

كذا قال الرافعي وقال الشارح ما جزم به المصنف
 هنا ذكره كذلك في أصل الروضة ونقله في المجموع
 عن الرافعي واعتراضا بأنه يتبع فيه بعض النسخ
 السقيمة والذي في الصحة المنع ورد بان
 نسخ الرافعي مختلفة لأن كثيرا من المتأخرين
 بل أكثرهم وأفقهم فيها نسبة إليه وكثير
 منها مخالفة في نسبة ذلك والمعتمد ما
 نقله المصنف وأقره لأنه الذي منسب عليه القاصي
 أبو الطيب واختاره في المرسد خلافا للمؤلف
 وأبى خليل ومن تبعهما قال الرافعي كالأزهر
 طريق من أراد مسيب من الليلة الثالثة من
 غير وجوب رمي يومها مفارقة مني اليوم
 الثالث بعد الزوال قبل الغروب زاد الرافعي
 بنيت النفر ثم بعد ذلك لها فاذ أصبح بها لا
 رمي عليه نثرى وهو ظاهر ويؤخذ منه
 اعتبار بنيت النفر وإن لا يعزم حال نقر على
 الهودا إليها وهو متعين إذ لو عزم عليه
 حتى لم يكن ما فعله نقر بل يجب عليه الهود
 إذ لا معنى للنقر إلا ترك مني بنيت أن لا يعقد
 إليها ما بقي وقت الرمي وفي فمني رجع ولو
 لم يجر حاجة لا يلزمه المسب وقوله الروضة ولو
 نقر متعمدا نقر عاد لسفل مثال لا قيد ولو
 عاد بقصد المسبب والرمي بعد النقر الصحيح

ومن أراد النفر الأول نقر قبل غروب الشمس ليوم
 نقره ولا يرمي في اليوم الثاني أي يوم
 نقره الأول عن الثالث من أيام الشريعة
 أي لا يطالب منه ذلك وهل يحرم لأنهما على عبادة
 فأسفل أولا لأنه لفق وما يقى معه عند نقر الأول
 من حصي اليوم الثالث من أيام الشريعة أو غيره ليلا
 يسقط من حصي الرمي فيجد ما يقوم مقامه أن نشأ
 طرحه عنى وإن نشأ فعه إلى من لم يرم
 فيرمي به من نفسه وأما ما يفعلها الناس
 أي بعضهم من دفعه فقال الأصحاب لا يعرف فيه أثر
 بل هو بدعة وإن قال به بعض المالكية والمخالفين
 ولو لم يتعد النفر الأول حتى غربت الشمس وهو
 يعلق من غير أحد في سفل الارتحال بما سياتي فيه
 لزمت المسبب بها والرمي في اليوم الثالث بعد
 زوال الشمس كغيره من أيام الشريعة ثم ينفر إذا لاد
 ولو رحل من منى فغربت الشمس قبل انفصاله
 من منى فله الاستمرار والدوام في السير والنفر
 ولا يلزمه البيت ولا الرمي لاد تلبس بل المقصود من السير
 وقت جوارزه ولو غربت الشمس وهو في سفل
 الارتحال لم يحزبه النفر على الأصح ما جزم به من
 المنع هو ما في نسخ الرافعي المعتمدة وما في الروضة
 ونقله في المجموع عن الرافعي من الجواز إنما هو
 كون الرافعي ذكره كذلك وقد تبع فيه نسخة السقيمة

كذا